دفع التهمة عن نفسه كما لو ادعى المودع ان المالك قبض الوديعة من دار ابن ولورد بنفي يحلف
باتته ان ردد به اليه ويجوز ان يحلف على فعل الغير على الثبات كما لو قال ان لم يدخل فلان
اليوم الدار فامرأته طالق فهالت امرأته ثم ادخل فلان وقال الزوج دخل يحلف الزوج
على الثبات انه دخل وان كان تحليفا على فعل الغير المسائل في فوائد الامام خالي وفي وكالة
الجامع في باب الوكالة بالبيع انا نستحلف على العلم في الاستحلاف على فعل الغير اذا قال ذكر المدعي عليه
لا علم لي بذلك اما اذا قال انا اعلم نستحلف على الثبات بدعوى العلم في الخانية دفع الى آخر مالا يعلم
انه لفلان فقال الآخر بل قبضته وديعة وقال الدافع لا بل قبضته لنفسك لا تحلف المدعى عليه قال
القاضي الامام القول قول صاحب المال لان اقرار السبب اقرار ومو قبض مال الغير اصلا وفي اقرار
الجامع الصغير والله اعلم

كتاب الاقرار

اقر بمائة درهم لرجل واشهد شاهدين وزاد على وجه من ان اراد ان يكون الاقرار مقيدا
بسبب او يكون مطلقا قال ان كان السبب متحدا بان اقر بمائة ثم من هذه
الجارية واشهد بذلك شاهدين فالمال واحد على كل حال وان كان السبب مختلفا بان قال مرة
ثمن هذه الجارية واخرى ثمن هذا العبد فالمال يتحلف على كل حال واما اذا كان الاقرار
مطلقا وكان به صكا ولم يكن قال ان الصك واحدا فهذا كالواحد سواء كان الاقرار والاشهاد
في موطن او في موطنين وان كان متفي كان المال متفي سواء كان الاقرار والاشهاد في موطن
او في موطنين وكذا اذا اقر بمائة مطلقا وكتب اقراره في صكين ثم اقر وكتب اقراره في
صك آخر فهما مالان وكذا اذا كان الاقرار بالصك واقر بمائة في صكين كان الاقرار بالمالين و
ان لم يكن به صك فاقر بمائة واشهد شاهدين ثم اقر بمائة واشهد شاهدين قال
كان الاقرار في موطنين قال ابو حنيفة مما مالان ان ادعى الطالب المالين وقال ابو يوسف
ومحمد رحمهما الله مال واحد الا اذا كان المقر به في المرة الثانية اكثر فلزمه الاكثر وان كان
الاقرار في موطن واحد لا شك ان المال واحد عند ابي حنيفة رحمه الله كما في الفقه ابو بكر
الرازي فقط انهما مالان وقال الشيخ الامام ركن الدين رحمه الله وبه قولهما وبه نأخذ في راوائع الخيط
في الفصل الثالث عشر في اقرار الخلاصة رجل قال في وجدت في كتاب ابي فلان على مائة درهم
في الفصل الثالث عشر في اقرار الخلاصة رجل قال في وجدت في كتاب ابي فلان على مائة درهم
الكل باطل وابنه يكذبه قالوا في باذكار الرابعة اذا وجد في ملكه بايع البيع ولا يلزم عليه
فعلى هذا لو قال وجدت في باذكار ابن يخطئ ان فلان على الف درهم كان اقرارا ذكره الفقيه

الرخجي وخط الصراف والسمسار يصح حتى قيل ان الصدر الماضي برهان الدين سكذا كان
يفتي ان خط الصراف حجة فعلى هذا لو قال للصكاك الكتب لفلان خط اقرار بالف درهم على
فلان اقرار ويحل للصكاك ان يشهد عليه بالمال في بجمع النوازل وكذا لو قال لكاتب الامير
صك طلاق ولو قال للصكاك نائب الكتب لها طلاق يكون اقرارا بطلقة واحدة ومذا المشايخ
ومثله في الاجارات على الحاشية اقر لرجل بعين لا يملكه صح اقراره حتى لو ملك المقر به من
المقر له بأمر بالتسليم الى المقر له وهذه المسئلة تدل على الاقرار ليس بسبب للملك لانه لا يملك
عليه كما ليس بملوك له فاوى قاضي خان وقد ذكر قبل هذه المسئلة اختلف المشايخ في ان الاقرار
سبب للملك ام لا قال الشيخ ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله ليس بسبب واستدل بمسئلتين احداهما
المريض اذا اقر لبعض الذين عليه دين اذا اقر بجميع ماله لاجنبي صح اقراره ولا يوقف اقراره على
اجازة الورثة ولو كان عليه لا ينفذ الا بقدر الثلث عند عدم الاجازة والثانية العبد
المأذون اذا اقر لرجل بعين في يده صح اقراره ولو كان الاقرار سببا للملك كان مذا اقرارا
من العبد قال رحمه الله وذكر في الجامع ما يوئيده فانه قال اذا اقر المسلم لرجل بخمر صح اقراره حتى
يؤمر بالتسليم ولو كان الاقرار عليه كالملك صح ويؤمر بالتسليم اليه وكذا لو اقر رجل لرجل بعين
لا يملكه صح الى آخره قاضي خان

فصل في جواب مواقرار بدين وفيه الاقرار بالعتق والقتل

قال الامام فخر الدين النسفي رجل قال مر ابفلان عليه درهم وانا لست قال لا يلزمه
شيء قال مولانا وينبغي ان يكون مذا اقرارا لكن الوقف قاضي خان طلب الاصل عن الدعوى
لا يكون اقرارا وطلب الاصل عن المدعى يكون اقرارا قاضي ظهير ابرئني عن الدعوى يسئل اقرار
ابرئني عن مذا المال اقرار خانه لو قال ابرئني من مذه الدعوى او صالحني من مذه الدعوى
لا يكون اقرارا وكذا في دعوى الدار لو قال ابرئني من مذه الدار لا يكون اقرارا خلاصة وفي
دعوى قاضي خان المدعى عليه اذا قال ابرئ المدعي من مذه الدعوى فالقاضي يسئل
المدعي البينة على المال فان اقام بينة على المال يحلف المدعى عليه على البراءة وان لم يكن له بينة
على المال يحلف المدعى عليه او على دعواه المال ودعواه الابراء لا يكون اقرارا بالمال وقالوا هم
المفتون والاصح قول المقدمين انه ليس باقرار كما في الفصول الكبير وفي الفصل الثالث
عشر في اقرار الخلاصة في بجمع النوازل رجل قال لآخر لي عليك الف درهم فقال الآخر ابرئ عليك
منها او قال رجل لآخر طلقتا مرأتي انكرا واعتقت عبدك فقال وانا طلقت امرأتك عن نفسها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)